جولة جديدة من مباحثات المصالحة الوطنية في القاهرة اليوم

الفلسطينيون يجددون التمسك بشروطهم للعودة إلى طاولة المفاوضات .. ويلوحون بـ «الجنائية»

رام الله - «وكالات» : أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء امس الاول أن الاستعداد العربي لتبادل الأراضي مع إسرائيل «لا يعني بأي شكل من الأشكال شرعنة الاستيطان في الكتل الاستيطانية». وأشار إلى أن استئناف المفاوضات مرهون باعتراف إسرائيل بحل الدولتين.

وقال عباس -وفق ما نقل عنه بيان اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» عقب اجتماعها برئاسته في رام الله-، إن الحديث عن تبادل الأراضي يعني بالنسبة للجانب الفلسطيني تعديلات طفيفة ومتبادلة على الحدود.

وشدد عباس على أن الاستيطان في كل الأراضي الفلسطينية «غير شرعي، ولا يمكن حدوثه دون الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العام 1967 وممارستها لسيادتها الكاملة والناجزة». وكان وفد وزراء الخارجية العرب أعلن في واشنطن مؤخرا أن اتفاق السلام مع إسرائيل ينبغي أن يستند إلى حل الدولتين على أساس خط الرابع من يونيو 1967 مع إمكانية تبادل طفيف متفق عليه، مساو ومتبادل للأراضي.

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» خالد مشعل أعلن أن الحركة ترفض أي اتفاق لتبادل الأراضي مع إسرائيل، وأنها ضد أي تنازل من شأنه تضييع القضية الفلسطينية.

من جهة أخرى أكد عباس أن الجانب الفلسطيني يتعامل مع جهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل «بجدية وصولا لإنجاحها».

لكنه قال إن نجاح هذه الجهود «يحتاج أولا إلى إعلان إسرائيلي واضح بالاعتراف بحل الدولتين على حدود العام 1967، ووقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى، خاصة الذين اعتقلوا قبل نهاية العام 1994».

وأضاف أن قرار الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية عضوا مراقبا «يؤكد أن الأرض الفلسطينية المحتلة هي أراضي الدولة الفلسطينية، وأنها ليست أراضي متنازعا عليها، تنطبق عليها جميع الاتفاقيات والأعراف الدولية».

وهدد عباس بأنه «في حال استمرار الحكومة الإسرائيلية في وضع العراقيل أمام إرادة المجتمع الدولي وقراراته، فإن خياراتنا واستنادا إلى الشرعية الدولية واضحة ومحددة، وبما في ذلك انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمواثيق والمعاهدات الدولية».

ويبذل كيري جهودا منذ 20 مارس الماضي للدفع تجاه استئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل والمتوقفة منذ مطلع أكتوبر 2010 بسبب الخلاف على الاستيطان.

وعلى صعيد منفصل أعلنت حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية «حماس» أن وفدا منها سيلتقي بوفد من حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في القاهرة اليوم الاثنين لبحث ملف المصالحة الوطنية.

وقال الناطق باسم حماس سامي أبو زهري، ليونايتد برس انترناشيونال امس، إن وفدا من الحركة يرأسه عضو المكتب السياسي موسى أبو مرزوق، ويضم من غزة القيادي محمود الزهار، سيلتقي وفداً من حركة فتح في القاهرة لبحث ملف المصالحة.

وكان الزهار قال في تصريحات لفضائية الأقصى -التابعة لحماس- في وقت متأخر من مساء السبت إنه سيجري خلال اللقاء بحث ملفات المصالحة المتعثرة منذ أشهر، مشددا على موقف حماس بشأن ضرورة العمل على تطبيق المصالحة كحزمة واحدة، وإجراء انتخابات متزامنة للمجلس التشريعي ومنظمة التحرير كمفتاح لحل الأزمة بين حركته وفتح.

واتهم الزهار السلطة الفلسطينية بالعمل على تعطيل المصالحة «بسبب ارتباطها بموقف الولايات المتحدة الرافض لإنهاء الانقسام». وأضاف أن السلطة لم تغادر الموقف الأميركي الذي يرفض المصالحة، وترفض تطبيق ما جرى الاتفاق عليه مؤخرا في لقاءات القاهرة والدوحة.

ورأى أن السلطة ترفض الموافقة على تطبيق المصالحة الفلسطينية لاعتبار الاحتفاظ بالتمثيل السياسي للشعب الفلسطيني.

جدير بالذكر أن فتح وحماس توصلتا لاتفاقين للمصالحة، الأول في مايو 2010 برعاية مصرية، والآخر في فبراير 2011 برعاية قطرية لتشكيل حكومة موحدة مستقلة تتولى التحضير لانتخابات عامة، غير أن معظم بنود الاتفاقين لم يدخل حيز التنفيذ رغم خوض الطرفين لجولات عدة من المحادثات.

وقد بدا الانقسام الفلسطيني الداخلي منتصف عام 2007 إثر سيطرة حركة حماس على الأوضاع في قطاع غزة بالقوة بعد جولات من الاقتتال ضد القوات الموالية للسلطة الفلسطينية.

عباس ومشعل في لقاء سابق

عباس تبادل الأراضي مع إسرائيل لا يعني شرعنة الاستيطان .. وعودتنا للحوار مرهونة بـ «حل الدولتين»

دعوات لمجلس حقوق الإنسان بالتدخل

اليمن: مطالبات حقوقية بملاحقة دولية لصالح

صنعاء - «وكالات» : طالب محامون وحقوقيون يمنيون مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات التي ارتكبها الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، إبان أحداث الثورة التي أطاحت بنظام حكمه عام 2011، وذلك بعد تعثر تشكيل اللجنة محليا.

وتأتي هذه التحركات بعد انتهاء الفترة القانونية المحددة بستة شهور لتسمية أعضاء اللجنة منذ أن أصدر الرئيس عبدربه منصور هادي، قرارا بتشكيلها أواخر سبتمبر الماضي، دون أن يتم تعيين القضاة لمباشرة مهامها.

وتتجه الأنظار إلى المحكمة الإدارية بالعاصمة صنعاء، المتوقع أن تفصل في منتصف مايو الجاري في الدعوى المرفوعة ضد الرئيس هادي لإلزامه باختيار أعضاء اللجنة، كفرصة أخيرة قبل أي تحرك دولي بهذا الشأن.

وتتولى اللجنة -وفق قرار تشكيلها- التحقيق في جميع الانتهاكات التي وقعت منذ مطلع يناير 2011 ولغاية ديسمبر من العام ذاته، من أجل ضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم مقترحات لجبر الضرر، والتعويض للضحايا.

وتقوم اللجنة -التي ستكون إحدى لجان هيئة الإنصاف والمصالحة، المنبثقة من قانون العدالة الانتقالية بعد إقراره لاحقا- برفع تقرير مفصل عن نتائج تحقيقاتها إلى القضاء ومجلس النواب، الذي سيتولى مناقشة ما يرد في التقرير.

ويأتي تشكيل اللجنة استنادا إلى قراري مجلس الأمن رقم 2014 و 2051، ومصفوفة توصيات مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتزاما بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ويؤكد محامون أن الفرصة الأخيرة لتسمية أعضاء اللجنة ستنتهي بعد قرار المحكمة الإدارية، وإلا فإن التحرك سيكون باتجاه مجلس حقوق الإنسان، للضغط على مجلس الأمن لتشكيل لجنة تحقيق دولية إنفاذا لقراريه في هذا الشأن. وقال المحامي فيصل المجيدي إن اللجوء للقضاء المحلي جاء بعد أن بحث أصوات شباب الثورة من المطالبة بسرعة تشكيل اللجنة، ومن أجل أن تبدأ مهامها لكشف الحقيقة وإنصاف الضحايا.

وأشار المجيدي إلى أن اللجنة كانت ستشكل منذ البداية من قبل مجلس الأمن بعد رفع تقرير يطالب بذلك، قدمه وفد مجلس حقوق الإنسان الذي زار اليمن في سبتمبر 2011 للاطلاع على الانتهاكات، موضحا أن النظام السابق أجهض حينها هذا التحرك، وتعهد -مع بعض الدول الإقليمية- بتشكيل لجنة تحقيق محلية، لكنه لم يفعل شيئا.

وحول تقييمه لقرار الرئيس هادي بتشكيل اللجنة، قال «ننتظر طويلا بعد انتخابه حتى موعد مؤتمر المانحين «الذي عقد في نيويورك سبتمبر الماضي» ليصدر قرارا بتشكيل اللجنة، دون أن يسمّي أعضاءها، حتى يطمئن المانحين بأن نظامه ملتزم بتنفيذ تعهداته الدولية».

وأوضح أن عددا من المحامين اليمنيين سيشكلون تحالفا بالتنسيق مع منظمات حقوقية عالمية، ويخاطبون مجلس حقوق الإنسان بضرورة إعادة موضوع تشكيل اللجنة إلى مجلس الأمن، من أجل أن يقوم بتشكيلها لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، أيا كانت مسؤولياتهم الوظيفية.

ومن جهته، اتهم الدكتور عبدالله الشليف المتحدث الرسمي باسم التحالف المدني لدعم لجنة التحقيق الجهات المتضررة من كشف الحقيقة بعرقلة تشكيل اللجنة خلال الفترة الماضية.

وقال إن النظام السابق برر رفضه تشكيل لجنة تحقيق دولية حينها بامتلاكه الإمكانيات اللازمة لتشكيل لجنة محلية، من أجل الإفلات من توصيات لجنة التحقيق الدولية في حال تشكيلها.

وأبان أن تشكيلها سيوصل رسالة ايجابية إلى أسر الضحايا، مفادها أن مؤتمر الحوار سينصفهم، وهو يولي ملف العدالة الإنتقالية أهمية خاصة في جلسات أعماله.

وأكد الشليف أن التحرك المناسب حاليا هو تشكيل اللجنة «دوليا»، ضمانا لحقوق الضحايا، وللتخلص من رهن تشكيل اللجنة بالتوافق السياسي، الذي سيضعف إخضاعها لمعايير النزاهة والحياد.

وفي هذا السياق، نصح عضو مجموعة حقوق الإنسان بفريق عمل العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار عبد الناصر باحبيب الرئيس هادي باستغلال الفرصة المتاحة حاليا لتسمية أعضاء اللجنة محليا، قبل أن تشكل دوليا.

وكشف باحبيب في حديث للجزيرة نت عن اعتزام المجموعة القيام بزيارات ميدانية الأسبوع الجاري إلى عدد من المدن، لتقصي الحقائق حول الانتهاكات التي وقعت في عام 2007 ضد متظاهري الحراك الجنوبي، وخلال أحداث الثورة عام 2011.

صالح

الجزائر: سلال يؤكد استقرار صحة بوتفليقة

الجزائر - وكالات : اعلن رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال أن رئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة الذي تعرض قبل أسبوعين لجلطة دماغية بات في صحة جيدة ويتابع باستمرار الملفات والقضايا الوطنية.

وأضاف سلال أن اطباء بوتفليقة طلبوا منه أن يرتاح لوقت معين بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية التي لم تكشف عن مكان تواجده.

من جانبها قالت الوكالة الفرنسية إن بوتفليقة ما زال في أحد مستشفيات باريس.

وتساءلت وسائل الإعلام وأحزاب المعارضة عن سبب الغموض الذي يلف الحالة الصحية للرئيس، وطالبت بكشف الحقيقة للجزائريين. وكان مدير المركز الوطني للطب الرياضي الدكتور رشيد بوغربال، الذي يرافق الرئيس بوتفليقة في رحلته العلاجية قد قال سابقا إن صحة الرئيس في تحسن ملحوظ ولا تدعو إلى القلق». وأضاف أن «النوبة الإقفارية لم تترك أية آثار جانبية على صحة الرئيس، ولم تؤثر على أي من وظائف جسد الرئيس، حيث لم تدم سوى وقت قصير والإصابة ليست حادة، وهي تتراجع دون أن تخلف تأثيرات».

وأكد البروفيسور بوغربال أنه يتعين على الرئيس بوتفليقة إجراء فحوصات إضافية والخضوع للراحة لتجاوز التعب الذي سببته له هذه الوعكة.

بعد انسحاب «الاستقلال» المفاجئ

المغرب يدخل نفق الأزمة ... تشكيل حكومي جديد أو انتخابات مبكرة

الرباط - «وكالات» : قال مسؤول برلماني كبير في حزب العدالة والتنمية الحاكم في المغرب امس الاول إن قرار حزب الاستقلال الانسحاب من الحكومة يجعل «كل الاحتمالات واردة» حسب الدستور، بما فيها «تشكيل أغلبية جديدة أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة»، مشيرا إلى أن حزبه سيجتمع لدراسة الموضوع واتخاذ الموقف المناسب. وأعلن رئيس الكتلة النيابية للحزب عبد الله بوانو في تصريحات نقلتها وكالة الصحافة الفرنسية أن «الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية ستجتمع لدراسة الموضوع، وقد تتم دعوة المجلس الوطني للحزب «برلمان الحزب» للانعقاد من أجل اتخاذ الموقف المناسب»، مشيرا إلى أن قرار المجلس الوطني لحزب الاستقلال شأن داخلي يهمه، وهو قرار سيادي خاص به. وجاءت تصريحات بوانو ردا على قرار الانسحاب من الحكومة الذي اتخذه المجلس الوطني لحزب الاستقلال المحافظ -الذي يعتبر الحليف الرئيسي لحزب العدالة والتنمية في الحكومة- أثناء انعقاد دورته العادية الثالثة مساء أمس الاول بالرباط، وهو ما يفتح الباب أمام تغيير وزاري أو ربما تنظيم انتخابات مبكرة.

ومن جهته، قال النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية عبد العزيز أفتاتي إن هذا القرار «مؤامرة وعملية انقلابية واستفزاز وابتزاز» للتحالف الحكومي. وأضاف أن حزب الاستقلال بذلك يعمل على إيجاد «حالة من عدم الاستقرار» في المغرب، معتبرا اتخاذ مثل هذا القرار «انقلابا على المشروعية وعلى الانتقال الديمقراطي» في البلاد.

ووصف القيادي في العدالة والتنمية قرار حزب الاستقلال بأنه «غير مبرر وغير مفهوم، ومحاولة لإغلاق قوس الربيع المغربي». وقال إن «هؤلاء يريدون أن نعود إلى عهد الاستبداد والتحكم والفساد».

وردا على سؤال بشأن السيناريوهات المتوقعة في المستقبل، قال أفتاتي «رأيي أن علينا أن نذهب مباشرة إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها». وأضاف «هذه الانتخابات نحن أول من نادى بها».

واتخذ حزب الاستقلال -الذي يتولى ست حقائب وزارية في الحكومة التي تشكلت منذ عام ونصف العام- هذا القرار بسبب ما سماه «عجز» رئيس الوزراء عبد الإله بنكيران عن النظر إلى «خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي»، وفق بيان أصدره المجلس. واتهم الحزب رئيس الوزراء بـ«احتكار القرارات داخل الحكومة».

ومنذ انتخابه رئيسا لحزب الاستقلال في سبتمبر الماضي، كرر حميد شباط إطلالاته الإعلامية مهاجما حكومة بنكيران ومتهما إياها بسوء الإدارة. وجدد شباط -في كلمة له خلال الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني لحزبه- انتقاده لأداء الحكومة قائلا إن الأزمة الاقتصادية تعد نتيجة لانعدام التجانس والحوار الحقيقي داخل مكونات الأغلبية الحكومية، مضيفا أنه طالما نبه الحزبُ حلفاءَه إلى اقتراب حدوث أزمة، لكن تم وصفه بأنه يريد التشويش وعدم إنجاح التجربة. وبدورها، قالت النائبة البرلمانية والقيادية في حزب الاستقلال كثيرة الغالي إن الحكومة تعاملت بما وصفتها بآذان صماء مع مطالب وجهها حزب الاستقلال إلى رئاسة الحكومة يطلب فيها تعديلا وزاريا، ويقترح تدابير يقول إن من شأنها أن تخرج المغرب من الأزمة الاقتصادية التي يعانيها.

ويملك حزب الاستقلال 60 مقعدا من أصل 395 هي إجمالي مقاعد البرلمان المغربي، ويشكل القوة السياسية الثانية في المملكة بعد العدالة والتنمية الذي يحوز 107 مقاعد. وإضافة إلى وزرائه الستة، يتولى القيادي فيه كريم غلاب رئاسة البرلمان المغربي.

وحقق الإسلاميون في المغرب فوزا تاريخيا في الانتخابات التشريعية مع نهاية 2011 في غمرة الربيع العربي. لكن عدم فوزهم بالغالبية الجاهم إلى التحالف مع حزب الاستقلال وحزبين آخرين هما حزب التقدم والاشتراكية وحزب الحركة الشعبية.

بنكيران

تعرض مركزين للشرطة للهجوم الثالث خلال أيام

ليبيا: الشرطة في عين عاصفة الاعتداءات مجدداً .. والمليشيات تفك حصار «الخارجية» أخيراً

طرابلس «وكالات» - قال المجلس المحلي لمدينة بنغازي بشرق ليبيا إن مركزين للشرطة بالمدينة تعرضا للهجوم في الساعات الأولى من صباح الامس بعد أن شهد اثنان آخران تفجيرين يوم الجمعة.

وتمثل هذه الهجمات أحدث علامات على انعدام الامن في ثاني اكبر مدينة ليبية ومهد الانتفاضة التي أطاحت بالزعيم الراحل معمر القذافي عام 2011.

وبعد مرور نحو عامين على إسقاطه لا تزال جماعات الثوار التي ساعدت في الإطاحة به ترفض حلها كما أن وجودها ملحوظ في الشوارع اكثر من وجود قوات الأمن.

وقال اسامة الشريف المتحدث باسم المجلس المحلي لبنغازي إن المجلس غير راض عن أداء وزارة الداخلية وخاصة قيادة شرطة بنغازي.

وشملت أعمال العنف الأخيرة التي استهدفت دبلوماسيين وأفرادا من الجيش والشرطة هجوما في سبتمبر قتل فيه سفير الولايات المتحدة وثلاثة أمريكيين آخرين.

وفي الاسبوع الحالي بدأ دبلوماسيون مغادرة العاصمة طرابلس حيث اتجهت الأوضاع الأمنية الى الأسوأ في أواخر ابريل حين سيطرت جماعات مسلحة على وزارتين لنحو أسبوعين للضغط على البرلمان من أجل تنفيذ مطالب.

واعلنت اللجنة الامنية العليا الليبية في ساعة متأخرة من مساء السبت ان مسلحين انهوا حصارا استمر اسبوعين تقريبا لوزارة الخارجية الليبية في العاصمة طرابلس بعد التوصل لاتفاق مع الحكومة.

في الوقت نفسه اتفق مئات من الزعماء في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في ليبيا على توحيد الصف للدفاع عن اراضيهم في مواجهة هجمات مسلحة مماثلة.

وقال قائد لمجموعة من اللجنة الامنية العليا متمركزة عند بوابات مبنى وزارة الخارجية الحاوي انه تم تسليم المبنى للجنة مشكلة من اعضاء بالبرلمان وزعماء لهم صلة بالاحتجاجات المسلحة.

واللجنة الامنية العليا مجموعة من مقاتلي الثوار السابقين تحت سلطة وزارة الداخلية وهي افضل تسليحا واقوى الان من الشرطة.

وقال لرويترز ان المحتجين انسحبوا لانه تم تحقيق بعض من مطالبهم.

ولم يتسن الاتصال على الفور بمسؤولي وزارة الخارجية للتعليق على تفاصيل الاتفاق.

ونقلت وسائل اعلام اخرى عن وزير العدل قوله ان وزارتي الخارجية والعدل سلمتا للجنة حكومية. وحاصرت مجموعات مسلحة الوزارتين في العاصمة اواخر الشهر الماضي للضغط على البرلمان من اجل اجازة قانون يحظر على اي شخص تقلد منصبا رفيعا في ظل معمر القذافي من المشاركة في الادارة الجديدة. وانتقدت جماعات حقوقية ودبلوماسيون هذا الاجراء وقالوا ان شروطه شاملة جدا وقد تصيب الحكومة بالشلل. وقالوا ايضا انه غير عادل لانه لم يعط استثناء لهؤلاء الذين قضوا عشرات السنين في المنفى وكانوا عاملا في اسقاط القذافي قبل عامين تقريبا.

ورضخ البرلمان ووافق على القانون بعد اسبوع مما دفع الجماعات المسلحة التي تقول انها ثورية وليست ميليشيا الى زيادة قائمة مطالبها ومن بينها استقالة رئيس الوزراء علي زيدان.

واثار التوتر بين هذه الجماعات والحكومة قلق الاتحاديين والجماعات الاخرى في الشرق ودفع زعماءهم للتوحد للدفاع عن اراضيهم في مواجهة هجوم مماثل. وتعهد ممثلون لهذه الجماعات يوم السبت باحياء مؤتمر برقة. ويحدد مؤتمر برقة الذي انشيء قبل عام للمطالبة بمنح الشرق مزيدا من الحكم الذاتي برنامجا لاقامة ليبيا اتحادية . وقال احمد الزبير السنوسي وهو قريب من بعيد للسنوسي ملك ليبيا السابق والذي اطيح به في انقلاب عسكري قاده القذافي في 1969 انه لن يتم السماح بان تحكم برقة بالقوة. وسيبقى السنوسي الرئيس الرمزي للمؤتمر.

وبالاضافة الى اختيار رئيس ودمج القوات المسلحة تحرك الزعماء لبدء بث قناة تلفزيونية للمنطقة. ووافق المؤتمر الشرقي على بدء العمل في اول يونيو عندما يعقد اول مجلس له في مدينة البيضاء .

موظفون يعملون على إزالة آثار الاعتداء

التوتر بين الجماعات المسلحة والحكومة يثير قلق قيادات الشرق الليبي